

التدريس باللغة العربية وترجمة مصطلحات علوم التغذية: تجربة شخصية

حامد رباح تكموري

مقدمة:

اللغة ليست أداة تواصل فحسب، بل هي منظومة فكرية لها تأثير واضح في التكوين العلمي والفكري لأبنائها⁽¹⁾، وتشكل وعاء للعلم والمعرفة وأساساً وآلية لاستنهاض الأمة للقيام بدورها الحضاري والإسهام في الحضارة العالمية. واللغة العربية إحدى اللغات الرسمية الست التي تستعمل في الأمم المتحدة وفي جميع الفروع والوكالات التابعة لها⁽²⁾، كما أنها اللغة الرسمية في وسائل الإعلام والتخاطب والتوثيق في جميع الأقطار العربية. وهي ليست لغة كلاسيكية كما يحلو للبعض أن يصفها، بل هي ما تزال تستخدم في كتابنا المقدس (القرآن الكريم) والذي يتعلق بثلاث ديانات سماوية⁽³⁾. ولغتنا العربية مرنة متميزة بالتصريف وبالجدور الاشتقاقية التي تفوق معظم اللغات الأخرى. ولا شك أن الطالب يستوعب المعلومات وتستقر هذه المعلومات في ذهنه بصورة أفضل عندما يتلقاها بلغته القومية-لغة الأم. ولا شك أيضاً أن التعليم باللغات الأجنبية يضعف دور اللغة الأم في تنمية المدارك وتطور العلوم ويعطل استعمال المراجع والمصطلحات باللغة القومية، وبالتالي يقلل من الإنتاج العلمي بها ويصرف الباحث والمدرس والطالب إلى غيرها من اللغات والثقافات الأجنبية⁽⁴⁾، ومع هذا فإن التعليم الجامعي في معظم جامعاتنا لا يزال باللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية. ولا تتخذ إجراءات حازمة من أصحاب القرار للتغلب على هذا الواقع، بل إن الوضع زاد سوءاً في ظل العولمة إذ تبنت الجامعات التي أنشأت في البلدان العربية مؤخراً استعمال اللغة الإنجليزية في تدريس جميع المواد حتى الإنسانيات والاجتماعيات وتلاشى

بصيص الأمل بالتعريب⁽⁵⁾. كما أن أساتذة الجامعات في بلادنا ليسوا على المستوى المطلوب في بذل طاقتهم في مجال التدريس وترجمة المصطلحات والتعريب.

لذا، فإن تعريب التعليم في جامعاتنا العربية (وأقصد بالتعريب هنا كل ما يتعلق بالتدريس بالعربية من ترجمة المصطلح وترجمة المؤلفات الأجنبية والتدريس) أمر ضروري. وليس ثمة من مزايا حقيقية للطالب ولا للجامعة ولا للقطر بالتدريس باللغة الأجنبية. فنحن في الجامعة الأردنية مضى علينا أكثر من 50 سنة ونحن ندرّس باللغة الإنجليزية، كما أن بعض الجامعات مضى عليها أكثر من هذه الفترة، إلا أننا لسنا في طليعة الجامعات المتميزة عالمياً، ولم يميز ذلك خريجينا فيما يتعلق بمتابعة دراساتهم العليا في الدول الأجنبية^(1،6)، مع أنه - والحق يقال - يوجد تحيز في التوظيف في كثير من بلادنا العربية لصالح الخريج الذي درس باللغة الإنجليزية. وهذا أمر يعود بالدرجة الأولى إلى قناعة أوجدناها بأنفسنا وتعكس شعورنا بتفوق الأجنبي وتبعيتنا له.

2. الواقع في جامعاتنا العربية:

يحل في معظم جامعاتنا العربية، ومنها الجامعات الأردنية، الاستثناء محل الأصل في ما يتعلق بلغة التدريس؛ ففي الجامعة الأردنية، وهي كبرى الجامعات في الأردن وأقدمها، ينص قانون الجامعة على "أن اللغة العربية هي لغة التدريس فيها وأن لمجلس الجامعة أن يقرر استعمال لغة أخرى للتدريس حينما تقتضي الضرورة بذلك"⁽⁷⁾، بينما نحن ندرّس باللغة الإنجليزية منذ إنشاء الجامعة أي منذ نصف قرن (سنة 1962) وتساوق لذلك الأعداء والذرائع، ومن أهم ما يقال في ذلك أن معظم العلوم تنشر في هذا العصر بلغات أخرى وخاصة اللغة الإنجليزية، ولذا لا بد من مواكبة التطور العلمي في العالم، وأن الخريجين يجدون سوق عمل أفضل إذا كانوا يتقنون اللغة الإنجليزية وأن الوضع سيكون أسهل لإكمال الخريج لتعليمه العالي في البلاد الأجنبية. وقد جرت محاولات متعددة من عدد من إدارات الجامعة المتعاقبة لتشجيع التأليف والنشر والتدريس بالعربية، ولكن سرعان ما كانت تبوء هذه

المحاولات بالفشل ويعودون إلى الطلب الصريح والحازم للتدريس باللغة الإنجليزية، بل إن بعض الجامعات الأردنية تصرف أساتذتها صراحة عن النشر باللغة العربية، وحتى أنها لا تقبل البحوث المنشورة باللغة العربية لأغراض الترقية. فكيف يسعى عضو هيئة التدريس فيها على النشر والتدريس باللغة العربية مع هذا التثبيط؟

ومعلوم أن تدريس العلوم في بلادنا العربية قد ارتبط بوجود الاستعمار؛ فالإنجليز هم الذين كرسوا التدريس باللغة الإنجليزية في مصر وعمامة دول المشرق العربي وخاصة في كليات الطب، كما أن الفرنسيين جعلوا التدريس باللغة الفرنسية في الجزائر ودول المغرب العربي (8.5). ولكن بقي التدريس باللغات الأجنبية في معظم الجامعات العربية وخاصة في كليات العلوم والعلوم التطبيقية بعد رحيل المستعمر. وعلى الرغم من أن الاتفاقية العربية الثقافية التي وقعتها الدول العربية منذ تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 قد نصت على جعل اللغة العربية لغة للتدريس في جميع مراحل التعليم، وأنه تم عقد مؤتمرات كثيرة لوزراء الصحة العرب وفي مجامع اللغة العربية وخاصة في القاهرة ودمشق وعمان لغرض تعريب التعليم الصحي، ومع أن المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية تبنى اعتماد خطة تنفيذية لتعريب التعليم الصحي خلال 10 سنوات ابتداءً من سنة 1990⁽⁹⁾، إلا أن الوضع ما يزال كما هو في معظم الدول العربية وما زلنا نراوح مكاننا، وتاماً كما حصل في الجامعة الأردنية فإنه كلما لقيت فكرة التعريب تشجيعاً من أحد الإداريين، تبعها تثبيط من آخرين جاؤوا بعده، وكانت النتيجة تفهقر الفكرة وعدم نجاحها عملياً.

3. الاعتراضات على التدريس باللغة العربية في جامعاتنا والرد عليها:

نحن نطرح هذا السؤال في الوقت الذي نلاحظ فيه أن كل الأمم تدرّس بلغاتها القومية حتى ولو كانت غير مشهورة أو ربما "ميتة"؛ ففي بلغاريا يدرّسون بالبلغارية وفي هولندا بالهولندية وفي ألبانيا بالألبانية وفي اليابان باليابانية... وهكذا في الصين والدايمارك والسويد ورومانيا وألمانيا وسواها من دول العالم التي لا تكون اللغة الرسمية فيها اللغة الإنجليزية

أو لغة أجنبية أخرى. والواقع أنه ثمة أضرار كثيرة تترتب على استمرار التعليم، وخاصة التعليم الصحي والطبي، باللغة الأجنبية كما يشير إلى ذلك تقرير منظمة الصحة العالمية⁽⁴⁾، من أهمها ارتفاع تكاليف التعليم الصحي باللغة الأجنبية نظراً لما يتطلبه من أساتذة أجنبية ومواد ومراجع مستوردة، وضعف استيعاب الطلبة و عجز الخريج عن التعبير عن نفسه بسهولة في اتصالاته بأبناء مجتمعه، هذا بالإضافة إلى إضعاف دور اللغة الأم في تنمية المدارك وتطوير العلوم، والتقليل من الطلب على المراجع والمصطلحات باللغة العربية مما يقلل من إنتاجها⁽⁴⁾. ولا بد من الاعتراف أن عملية التعريب ليست عملية في منتهى السهولة وأنه يوجد مجموعة من الصعوبات التي تقف في وجه التدريس باللغة العربية وخاصة بعد أن ألغينا التدريس باللغة الإنجليزية ومارسناه منذ تأسيس جامعاتنا -وأقدمها الجامعة الأردنية- بحجة أنه لا يتوفر مراجع كافية وأن الأساتذة كانوا غير مؤهلين لذلك وكانت نسبة جيدة منهم من الأجانب. ولكن الآن، من المفترض أن الأمور قد تغيرت ولا بد أن ندرك المسؤولية التاريخية الملقاة على كاهلنا ولا بد من أخذ قرار جريء في جامعاتنا للتعريب والتدريس الجامعي باللغة العربية وخاصة مواد العلوم والعلوم التطبيقية، على الرغم مما يساق من مبررات وحجج من قبل الذين يتحفظون على التعريب أو يخشون من عدم نجاحه. وفي ما يلي أهم المبررات والاعتراضات التي يسوقها المناهضون للتعريب مع محاولة تفنيدها والرد عليها:

1- عدم تمكن الأساتذة في الجامعة من اللغة العربية، فالبعض يقولون أنه وإن كنا عرباً إلا أننا لا نتقن اللغة العربية الفصحى ونقع في أخطاء نحوية وتركيبية كثيرة.

والواقع أن الوهم والتخوف غير المبررين يسيطران هنا على القائلين بذلك، فهم يضحمون الموضوع ليصبح أكبر من حجمه. قد يكون الأمر كما يقال ولكننا في واقع الحال لسنا أقوى في اللغة الإنجليزية من العربية. ونحن ندرس المصطلحات باللغة الإنجليزية بينما نشرحها بلغة إنجليزية ليست سليمة. أو هي لغة ثالثة مهجنة؛ وحين يُسأل الطالب أو يمتحن فإنه يجيب بلغة ركيكة شوهاء⁽⁴⁾. وللتغلب على الوهم المطروح أعلاه، يمكننا

مرحلياً استعمال المصطلحات الأجنبية بلفظها الأصلي دون تعريب؛ فالمصطلح العلمي لا يشكل كل المادة الفكرية وليس العنصر الأهم في التعبير، فالمصطلحات قوالب لفظية ولا يتطلب شرحها وشرح مدلولاتها باللغة الأجنبية حتى ولو ذكرت هي باللفظ الأجنبي بل إنه يجب أن تشرح بالعربية فيتحقق بذلك استيعاب أفضل للطالب.

2- لا بد للتدريس بالعربية من مراجع عربية، وهذا يعني الحاجة إلى الترجمة وأن الترجمة ستكون على كاهل الأساتذة المحاضرين. وبدهي أنه ليس كل الأساتذة قادرين على الترجمة وصياغتها باللغة الفصحى ويقعون بأخطاء نحوية وتركيبية كثيرة.

ومع صحة بعض ما يقال هنا، إلا أنه يوجد مراجع متعددة ألفت في أقطار عربية مختلفة يمكن الاسترشاد بها واستعمالها. هذا ويمكن تحسين قدرة الأستاذ الجامعي على الترجمة والتأليف مع الوقت؛ فعندما يُقنم الإنسان لعمل شيء تتجمع طاقاته ويبدع إذا كانت لديه الإرادة القوية والنية الصادقة لذلك. كما أن التأليف أو الترجمة إلى العربية لا يتطلبان بالضرورة الإلمام التام بقواعد اللغة من كل أستاذ جامعي، فملتخصص يترجم أفكاراً ولا بأس بتدقيقها من شخص يتقن اللغة أكثر من المترجم.

3- يحتج بعض الأساتذة بأنه درس المادة باللغة الإنجليزية وهو غير معتاد على إلقاء المحاضرات بالعربية ويتخوف من عدم إتقانها. والواقع أن الأمر يكمن في وجود حواجز وهمية، وبالتجربة والمراس تصبح الأمور طبيعية وتزداد ثقة المحاضرين بأنفسهم لإلقاء محاضراتهم باللغة العربية، ولا ينتظر من المدرس الإلمام باللغة العربية الفصحى وإتقان جميع المصطلحات العلمية قبل التدريس بالعربية، بل إن تعريب التعليم ينبغي أن يسبق تعريب المصطلحات⁽⁵⁾.

4- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات العلمية من اللغات الأجنبية واختلاف المصطلح العربي المترجم من قطر عربي إلى آخر. وهنا أيضاً أرى أنه يُبالغ في الأمر وتُعطي المشكلة حجماً أكبر من حجمها الطبيعي. فأولاً ليس من الغريب أن يوجد مترادفات متعددة

للمصطلح الواحد في لغة غنية بجذورها الاشتقاقية كاللغة العربية. ونحن في الدول العربية المختلفة -بل وفي مناطق البلد العربي الواحد- نستعمل ألفاظاً مختلفة مدلولها واحد. وهذا موجود أيضاً في اللغات الأجنبية. ومع هذا يمكن التوجه إلى توحيد المصطلح ما أمكن وبصورة تدريجية. وتضطلع بهذه المهمة مجامع اللغة العربية والجهات المختصة الأخرى، وهو قيد التنفيذ على المستوى العربي، وإن كان يشوب حركة التوحيد عدم كفاءة في التطبيق ومشاكل أخرى أهمها التقصير في نشر المصطلح الموحد من الجهات الراعية له والمشرفة على إنتاجه.

5- التخوف من حجب الطلبة عن متابعة المراجع الأجنبية واستعمالها، وإبعادهم عن استعمال المصطلحات باللغة الإنجليزية واللغات الأخرى، وهذا يقف حائلاً أمام إكمال التعليم العالي باللغة الإنجليزية لا سيما وأن المصطلحات والمخترعات المتجددة من وضع وإنجاز أجنبي.

وهنا لا بد من القول أنّ تعريب التعليم لا يعني عدم استعمال اللغة الإنجليزية (أو اللغات الأجنبية الأخرى)، بل يجب تشجيع استعمالها ولو في بعض المواد وفي الندوات. وكذلك الاهتمام بالمصطلحات الأجنبية وتثبيتها في الكتب المترجمة أو المؤلفة باللغة العربية مع توجيه الطلاب إلى استعمال المراجع الأجنبية.

6- إن الإمام بما يحدث من تطور علمي يتم الحصول عليه بصورة رئيسية من خلال المجالات والدوريات العلمية، وإن معظم المجالات الهامة علمياً مكتوبة باللغات الأجنبية، وقد يَحْتَل إلى البعض أن التعريب يعني الانغلاق وعدم استعمال هذه المراجع. وهنا كما في الفقرة السابقة لا بد من التأكيد على ضرورة تأمين هذه المجالات واستعمالها وتقوية الطلاب من خلال دراسة مواد في اللغة الإنجليزية تمكنهم من استعمالها والاستفادة منها. وكما أشرنا أعلاه فنحن في وضعنا الحالي لا ندرّس الطلاب باللغة الإنجليزية بل نستعمل مصطلحات أجنبية نشرحها باللغة العربية. فالمطلوب إذن زيادة الاهتمام باللغة الإنجليزية

وتوجيه الطلبة إلى استعمال المراجع الأجنبية حتى إذا ما أكمل الطالب تعليمه في البلاد الأجنبية لم يجد صعوبة. ولا شك أن حضور الأساتذة للدورات والمؤتمرات في بلاد أجنبية تفويهم علمياً ولغوياً وتنعكس على طلبتهم. ولنا مثال على نجاح التعليم باللغة العربية وفلاح الطلبة اللذين درسوا بالعربية ثم أكملوا تعليمهم العالي باللغات الأخرى؛ وهذا المثال هو الطلبة المتخرجون من جامعة دمشق التي يتم فيها تدريس العلوم بالعربية، ولم يكن ذلك سبباً في إخفاقهم في متابعة دراساتهم العليا في أوروبا وأمريكا⁽¹⁰⁾.

7- يروج البعض أن اللغة العربية لا تستوعب المصطلحات الفنية في العلوم المختلفة ولا المخترعات الحديثة المتطورة، وهذا غير صحيح؛ فاللغة العربية تتصف بالمرونة والثراء في جذورها الاشتقاقية وتحمل إرثاً عظيماً من حيث أنها استوعبت العلوم في عصر الحضارة العربية وهي الآن تستطيع استيعاب العلوم العصرية ومواجهة كل جديد. وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم⁽¹¹⁾ إذ يقول:

وَسِعَتْ كِتَابَ اللَّهِ لَفْظاً وَغَايَةً وَمَا ضَيَّقَتْ عَنْ آيٍ بِهِ وَعِظَاتُ
فَكَيْفَ أَضْيَقُ الْيَوْمَ عَنْ وَصْفِ آلَةٍ وَتَنْسِيقِ أَسْمَاءٍ لِمَخْتَرَعَاتِ
أَنَا الْبَحْرُ فِي أَحْشَائِهِ الدَّرْ كَامِنٌ فَهَلْ سَأَلُوا الْعَوَاصِ عَنْ صَدْفَاتِي

لذا فإن الاعتراضات والأعذار التي يسوقها المنادون بالتدريس باللغات الأجنبية في بلادنا غير علمية وغير مقبولة، وأن هذا الإصرار يعكس ما قاله ابن خلدون بأن "المغلوب مولع بالغالب في كل أفعاله وطرائق حياته" ومقولة مالك ابن نبي بأننا "نكّرّس في ذلك القابلية للاحتلال"، فقد بدأ استعمال اللغات الأجنبية في تدريس العلوم في بلادنا بقدوم المستعمر كما فعل الإنجليز في مصر والفرنسيون في الجزائر⁽⁵⁾.

4. التدريس والتأليف باللغة العربية: تجربة شخصية

نظراً لإيماني العميق بأهمية التدريس الجامعي باللغة العربية وقناعتي بالفائدة المتوخاة جراء ذلك، فقد بدأت بتطبيق ذلك عملياً منذ بداية عملي في الجامعة الأردنية كأستاذ مساعد سنة 1982، وتطلّب ذلك الاطلاع على المصطلحات العلمية المترجمة إلى اللغة العربية والمساهمة في ترجمة المصطلحات في مجال تخصصي وما رافق ذلك من التدريس والنشر والتأليف بالعربية. وفي ما يلي إيجاز لأهم الإنجازات التي قمت بها مع الإشارة إلى بعض العوائق والقناعات التي تولدت عندي في أثناء ذلك.

أ. تدريس بعض المواد الدراسية باللغة العربية:

لقد قمت وعدداً من الزملاء بتدريس بعض المواد باللغة العربية وكنا في بداية الثمانينيات نلقى تشجيعاً من رئاسة الجامعة على ذلك؛ فقد طلب منا محاولة تأليف أو ترجمة الكتب بالعربية وتدريس بعض المواد بها. وكنت ألاحظ انسجام الطلبة واستيعابهم للمادة عند تدريسها باللغة العربية أكثر من اللغة الإنجليزية، مع حرصي التام على توحيد المستوى العلمي للمادة في الحالتين. وقد أجريت دراسة للمقارنة بين استيعاب الطلبة باللغتين؛ إذ قمت بترجمة نماذج الأسئلة التي كنت أمتحن بها الطلبة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية لمادتين عربّتهما وأعدت ذلك مرتين للطلبة من المادتين والذين تراوح عددهم ما بين 50-80 طالباً، فلاحظت أن المعدّل المئوي لعلامة الطلبة قد ارتفع بمقدار 8,5% في المادة الأولى و 10,2% في المادة الثانية. وقد استمر التدريس في 3 مواد بمستوى السنة الأولى والثانية مدة 5 سنوات إلى أن طلب منا وبجزم أن لا ندرّس باللغة العربية. وقد كنت أحرص في المواد التي أدرسها بالعربية على التركيز على المصطلح العلمي باللغة الإنجليزية وأحيل الطلبة إلى مراجع أجنبية للتوسع في بعض المصطلحات والمفاهيم.

ب. التأليف باللغة العربية وترجمة المصطلحات:

كما ذكرت آنفاً، اقتضى التدريس باللغة العربية تأليف بعض الكتب لتكون مراجع للطلبة؛ إذ وجدت أن الكتب العربية المتوفرة في السوق غير مناسبة: فهي إما أنها لا تتلائم مع مفردات المنهاج الذي أدرسه أو أنها ركيكة وملئية بالأخطاء اللغوية والمطبعية وحتى العلمية. لذا فقد بدأت في التأليف باللغة العربية لأكثر من غرض؛ فقد شاركت في تأليف عدد من الكتب (حوالي 20 كتاباً) في مستويات مختلفة وذلك في العلوم الصحية والتغذوية: شملت هذه الكتب كتباً لطلبة المدارس الثانوية بتكليف من وزارة التربية والتعليم وكتباً منهجية وكتباً ثقافية. وفيما يلي عدد من الكتب التي شاركت في تأليفها:

1. أساسيات التغذية المقارنة (1989) ⁽¹²⁾.
2. تغذية الإنسان (1994) ⁽¹³⁾.
3. تربية النحل وإنتاج العسل في الأردن (1994) ⁽¹⁴⁾.
4. التغذية والصحة (1992) لطلبة التوجيهي التمريضي ⁽¹⁵⁾.
5. التغذية (2005) لطلبة المرحلة الثانوية في التعليم الصحي ⁽¹⁶⁾.
6. الغذاء والتغذية: الكتاب الطبي الجامعي (1997) ⁽¹⁷⁾ *.
7. أسس التغذية العلاجية (2001) ⁽¹⁸⁾ *.
8. الموسوعة العربية للتغذية (2008) ⁽¹⁹⁾ *.
9. دليل الحميات الغذائية في الصحة والمرض (2009) ⁽²⁰⁾.

وقد استعمل الكتابان الأول والثاني للتدريس في الجامعات الأردنية وعدد من الجامعات العربية ولقيا نجاحاً واهتماماً كبيرين.

* كتاب محرر شارك في تأليفه عدد من الأساتذة والمتخصصين من عدة أقطار عربية، وقد شاركت في تأليف فصلين من الكتاب.

كما شملت الكتب معجمين (إنجليزي/عربي) في مجال علوم الغذاء والتغذية هما:

1- معجم مصطلحات التغذية وعلوم الأغذية (2003) (21).

2- معجم تقانات الأغذية (2002) (22).

وقد جاء المعجم الأول مطوراً عن قائمة بمصطلحات الغذاء والتغذية تم تقديمها إلى المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية في القاهرة، ثم جرى توسيع هذه القائمة لتصبح على شكل معجم احتوى أكثر من 15 ألف مصطلح. أما المعجم الثاني فقد قمنا بتأليفه بتكليف من مكتب تنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية والذي مقره الرباط/المغرب. وقد نوقشت مصطلحاته في مؤتمرين للتعريب أحدهما في مجمع اللغة العربية في القاهرة في تشرين الثاني(نوفمبر)/ 1999 والثاني في مجمع اللغة العربية في دمشق في تموز (يوليو)/ 2002. إلا أن مصير هذا المعجم كان كغيره من المعاجم التي ينجزها ويرعى تأليفها مكتب تنسيق التعريب، فهي لا يتم تعميمها ولا عرضها للبيع ولا للاستفادة منها في الجامعات العربية ومكتباتها، بل إنه لم يرسل للمؤلفين نسخاً نهائية عن هذا المعجم.

وجدير بالذكر أنني كنت رئيساً لفريق التأليف في المعجمين كليهما وكان الزملاء المؤلفون ذوي تخصصات فرعية مختلفة في مجالي الغذاء والتغذية، مما انعكس إيجابياً على الدقة في ترجمة المصطلح أو أخذه من معاجم عربية أخرى.

ج. النشر باللغة العربية:

حرصت على نشر بعض بحوثي باللغة العربية وبعضها باللغة الإنجليزية في مجلات مختلفة, وما زلت أنشر البحوث باللغة العربية في عدد من المجلات المحكمة التي تقبل النشر باللغة العربية، إذ نشرت حتى الآن 16 بحثاً في 7 أوعية نشر مختلفة. كما أنني كنت أخير طلبتي في الدراسات العليا بين كتابة الرسالة باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية وأشرت عليهم أن نقوم بنشر المقالات المستقاة من الرسالة باللغة الأخرى التي لم تكتب بها. وقد مضيت في هذا بعض الوقت مع عدم التشجيع على ذلك من عمادة الكلية ومن عدد من الزملاء، حيث عدنا لكتابة الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية فقط مع بقاء الخيار لنا للنشر باللغة العربية.

د. الإسهام في نشاطات المجلة العربية للغذاء والتغذية وتحكيمها وتدقيقها اللغوي. وكما اعلم فهذه المجلة هي المجلة الوحيدة في التغذية باللغة العربية ويصدرها المركز العربي للتغذية في البحرين. وهي تُعنى بنشر البحوث باللغة العربية فقط وتنعكس جهودها بلا شك على نشر المعرفة العلمية في هذا التخصص باللغة العربية. وكان لهذه المجلة دور واضح في تشجيع عدد من الزملاء على نشر بحوثهم العلمية باللغة العربية على الرغم من المعوقات والمثبطات المتعلقة بهذا الشأن من بعض الجامعات الأردنية، فهي لا تقبل المؤلفات بالعربية لأغراض الترقية، كما أسلفنا.

5. بعض المشاكل التي تعيق مسيرة التدريس بالعربية والترجمة إليها:

لقد وجدت من خبرتي ومن تجربتي الخاصة أنه لا يُعطى لعملية تعريب التعليم والتدريس بالعربية ما يستحقه من اهتمام حتى من المتحمسين لذلك. وهذا ينعكس في النهاية سلبياً على اتخاذ القرار الإداري والسياسي للتعريب. فمن هذه المشاكل:

1- إن كثيراً من الزملاء في الجامعات العربية لا يواكبون تحديث وتطوير ما يؤلفون. فقد يؤلف الأستاذ الجامعي كتاباً جيداً بتخصصه لكنه يعيد طباعته دون تعديل طيلة عمره ولا يطور فيه شيئاً في الطبقات القادمة. ومعلوم أن العلوم وخاصة التطبيقية منها

متطورة ويحتاج أي كتاب مؤلف فيها إلى تحديث وتطوير. لذا فإن عدم تحديث الكتاب العلمي المؤلف بالعربية يجعله قديماً وغير صالح للتدريس ويعطي فكرة عن جمود المؤلف وعدم تفاعله مع كل جديد في مجال تخصصه، كما يعطي المناهضين للتدريس بالعربية حجة للقول أنها عملية فاشلة، ويضر بالطلبة وبالعملية التدريسية.

2- ومما يؤخذ أيضاً على بعض الزملاء أنهم لا يراعون الدقة والضبط اللازمين في الكتاب المؤلف أو المترجم؛ فالكتاب العربي في الغالب كتاب هزيل في الشكل والمضمون⁽¹¹⁾ وملئ بالأخطاء وغير منقح مما ينعكس على قيمته العلمية وعلى ثقة الطلبة بالكتاب وبمؤلفه. ولا شك أن المسؤولية في ذلك مشتركة بين المؤلفين ودور النشر التي في كثير من الأحيان لا تهتم بالدقة العلمية بقدر ما تهتم بالجانب الشكلي والمادي، ومعروف أن العيوب في الكتب العربية كثيرة إذا ما قورنت بالكتب الأجنبية!!

3- ومما لا ريب فيه أن غياب القرار السياسي بالتعريب ووضع تعليمات تنظم عملية الترجمة والمراجعة المستمرة للمادة العلمية لهو من أهم معوقات نجاح التعريب وضمان استمراره وتطويره إلى الأحسن. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وضع الحوافز المادية والمعنوية من أهم الأمور التي تضمن المضي في التدريس باللغة العربية بصورة ناجحة.

4- وإن تشجيع حركة الترجمة للمصطلحات ووضع المعاجم اللغوية بهذه المصطلحات ونشر هذه المعاجم وضمان وصولها إلى كافة الجامعات العربية يعد من أهم مقومات التعريب الناجح؛ إذ لا فائدة من تكديس المعاجم دون أن تصل إلى الجامعات والمكتبات الجامعية وتعمم على الأساتذة المعنيين. ويقع الدور الأهم في إنجاز هذه الأمور على عاتق مجامع اللغة العربية في الأقطار العربية المختلفة، فهي التي تستطيع أن ترعى وضع المعاجم وترجمة المصطلحات بالصورة الصحيحة.

أخيراً لا بد من القول أن التعريب في جامعاتنا ضرورة دينية وتراثية وقومية، بل وعلمية، وهو من أركان المحافظة على لغتنا العربية الخالدة وإبراءً لذمتنا أمام التاريخ والأجيال القادمة، كما أنه من مقومات الحفاظ على هذه اللغة التي كرمها الله عزّ وجلّ بأن تكون وعاءاً لحفظ القرآن الكريم.

المراجع

1. حسين عبد الرزاق الجزائري (1988)، ندوة تعريب التعليم الصحي في الوطن العربي، دمشق 5-7 كانون أول ديسمبر 1988.
2. هيئة الأمم المتحدة، الموقع على شبكة الإنترنت
www.un.org/ar/aboutun/languages.shtml
3. محمود إبراهيم (1992)، رد على مزاعم التاييز اللندنية، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، الأردن.
4. منظمة الصحة العالمية (1991)، تعليم العلوم الصحية والطبية باللغة العربية. المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط، الإسكندرية، مصر.
5. علي القاسمي (2002)، دور المصطلح العربي الموحد في تعريب التعليم العالي، مؤتمر التعريب العاشر تحت شعار "قضايا تعريب التعليم العالي" المنعقد في دمشق في 20-25 تموز/ يوليو 2002.
6. محمد يونس الحملاوي (2008)، تعريب التعليم وتقنيات المعلومات. ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر لتعريب العلوم في القاهرة، 21 فبراير 2008.

7. الجامعة الأردنية (2011)، المادة 4 من قانون الجامعة الأردنية رقم 52، سنة 1972.
8. محمد هيثم الخياط (1980)، تعريب التعليم الطبي، مجمع اللغة العربية في 26 أيار/مايو 1980.
9. المؤتمر الإقليمي لتعريب التعليم الطبي المنعقد في القاهرة في الفترة من 17-20 حزيران/يونيو، 1990، القاهرة، مصر.
10. موفق دعبول وحضر الأحمد (2002)، إعداد الكتاب العلمي الجامعي تأليفاً وترجمة، مؤتمر التعريب العاشر تحت شعار "قضايا تعريب التعليم العالي" المنعقد في دمشق في 20-25 تموز/يوليو 2002.
11. حافظ إبراهيم (م 1932)، ديوان حافظ إبراهيم (طبعة 1996)، دار العودة، بيروت، لبنان.
12. حامد التكروري وحضر المصري (1989) - علم التغذية: أساسيات التغذية المقارنة - الدار العربية للنشر والتوزيع - القاهرة (كتاب تدريسي جامعي)، 441 ص.
13. حامد التكروري وحضر المصري (طبعة أولى 1994، طبعة ثانية 1997) - تغذية الإنسان - دار حنين - عمان (كتاب تدريسي جامعي)، 651 ص.
14. محمود أبو شويمة وحامد التكروري (1994) - تربية النحل وإنتاج العسل في الأردن - دار الرأي - عمان، 239 ص.

15. حامد التكروري وسعاد أيوب ومها أبو جابر (1995) - التغذية والصحة (للفصل الأول ثانوي) - وزارة التربية والتعليم - عمان (كتاب تدريسي للثانوي الفندقية)، 235 ص.
16. حامد التكروري وسلمى طوقان وربما تيم ورفعت الكرد (2006) - التغذية للفصل الثاني ثانوي - التعليم الصحي. (كتاب تدريسي للتعليم الصحي)، 200 ص.
17. عبد الرحمن المصيفر (محرراً) (1997)، الغذاء والتغذية: الكتاب الطبي الجامعي - أكاديميا - بيروت - لبنان. (مؤلف لفصلين ومراجع لفصلين) 774 ص.
18. عبد الرحمن المصيفر (محرراً) (2001 طبعة أولى و 2007 طبعة ثانية)، أسس التغذية العلاجية، دار القلم، دبي - الإمارات العربية المتحدة. 450 ص
19. عبد الرحمن المصيفر (محرراً) (2008). الموسوعة العربية للتغذية، أكاديميا بيروت-لبنان، 1149 ص (شاركت بتأليف فصلين 1. العناصر الغذائية والطاقة 2. الهضم والامتصاص).
20. حامد التكروري وربما تيم (2009)، دليل الحميات الغذائية في الصحة والمرض، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن (باللغة العربية)، 304 ص.
21. حامد التكروري وسلمى طوقان ومحمد علي حميض (2003)، المعجم الشامل لمصطلحات علوم التغذية والأغذية - دار الشروق - عمان، 437 ص.
22. حامد التكروري وآخرون (2003)، معجم تقانات الأغذية - مكتب تنسيق التعريب - الرباط، 200 ص.